

## توصيات سياساتية حول تطوير نظام إدارة المعلومات المتعلقة بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي

الحضور مع حفظ الألقاب: سناء العاصي، سوسن كنعان، نجمة سمحان، سائدة الاطرش، شذى عودة، مهيرة قنداح، عبلة ابو الرب، الهام سامي، صباح سلامة

طاقم مفتاح: لميس الشعيبي، حنان سعيد

الميسرة: د. سميرة صايح

### مقدمة

نظام إدارة المعلومات يقصد به جمع وإدارة وتوزيع المعلومات من مصادرها المختلفة ولمن يحتاجها بوصفها مورداً استراتيجياً للمؤسسة وتجمع ما بين تقنية المعلومات وعلوم الحاسبات والإدارة (1). وعرف صندوق الأمم المتحدة للسكان نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي ليس فقط لإدارة الحالة والتعامل معها، وإنما ببناءه يساعد على الوقاية من العنف والاستجابة له والتنسيق بين المؤسسات للمساهمة في النهوض الاجتماعي. كما أن هذا النظام وصف على أنه يوفر المعلومات والأدلة الرئيسية حول العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويشير إلى عمليات تشاركية وممنهجة وتعاونية لجمع وتحليل وتخزين وتبادل واستخدام البيانات والمعلومات بشكل آمن وأخلاقي، وأنه يعمل على تمكين وتنسيق برامج العنف المبني على النوع الاجتماعي ذات الجودة والمبنية على البيانات المؤكدة، وأن المسؤولية الأساسية لنظام إدارة المعلومات هو حماية جميع افراد المجتمع وخاصة الأفراد المعرضين للعنف المبني على النوع الاجتماعي والعاملين معهم(2)

وللمساهمة في عملية التغيير الاجتماعي لما يخدم حماية حقوق النساء في المجتمع الفلسطيني ومن أجل معرفة مدى مساهمة نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات في تحقيق أهدافه المرجوة من خلال تنفيذ السياسات والبرامج الضرورية للوصول إلى تحقيق الحماية والرعاية للمرأة في القطاعات الصحية والاجتماعية والقضائية (نظام التحويل ص.7)(3). فإنه من الضروري العمل على وضع آليات لتمتين شبكة العلاقات بين هذه القطاعات لحماية المرأة ومنها؛ وجود قاعدة بيانات موحدة حول العنف تستخدم من قبل المؤسسات العاملة، وبناء نظام متابعة وتقييم لتطوير المؤشرات الاحصائية المبنية على أساس النوع الاجتماعي (الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف للعام 2011-2019 ص. 64)(4).

مساهمة في تحقيق الرؤية المنشودة أعلاه بادرت مؤسسة "مفتاح" وبمشاركة المؤسسات ذات العلاقة بنظام التحويل الوطني للنساء المعنفات "تكامل" لإعداد ورقة سياسات هدفت الى:

1. مناقشة الاجراءات المعمول بها والمتعلقة بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي والمساند لعمل نظام التحويل الوطني "تكامل"
2. مناقشة الاجراءات المعمول بها والمتعلقة بنظام إدارة المعلومات بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي
3. طرح توصيات عملية تسعى من خلالها الى طرح رؤية تنفيذية حول جدوى تطوير نظام ادارة المعلومات المتعلقة بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ولغاية إعداد ورقة السياسات هذه والتي تطرح من خلالها توصيات عملية تسعى من خلالها إلى طرح رؤية تنفيذية حول جدوى تطوير نظام إدارة المعلومات المتعلقة بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي، بحيث يحدد دوره المساند لعمل نظام التحويل "تكامل" والجراءات التنظيمية المساندة للمرصد الوطني للعنف التابع لوزارة المرأة وبنك المعلومات التابع لمندى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة. فقد تم عقد جلستين الأولى بتاريخ 2016/11/28 والثانية بتاريخ 2016/12/21 مع ممثلي القطاعات الرسمية ومنها وزارة المرأة، وزارة التنمية الاجتماعية، الشرطة المدنية، وأطراف شريكة ذات العلاقة منها مركز الاحصاء الفلسطيني، صندوق الامم المتحدة للسكان. ومؤسسات أهلية منها لجان العمل الصحي، مركز المرأة للإرشاد

القانوني والاجتماعي ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة لمناقشة السياسات العامة حول هذه الورقة .

## إطار العمل

قبل عقد الجلستين، تمت دراسة تقييمية سريعة تضمنت استطلاعاً لبيانات وإحصائيات تخص العنف المبني على النوع الاجتماعي والموجه ضد المرأة خلال الأعوام (2010-2016). كذلك تم عقد مقابلات معمقة مع ممثلي المؤسسات الرسمية المعنية ومنها؛ وزارة شؤون المرأة، وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، محافظة رام الله والبيرة والشرطة المدنية/حماية الأسرة، ومع أطراف شريكة ذات العلاقة من المؤسسات الأهلية منها مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي ومنتدى المنظمات الأهلية الفلسطينية لمناهضة العنف ضد المرأة. استهدفت المقابلات المعمقة استطلاع الرأي حول التزام هذه المؤسسات بتطبيق وتوطين نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات، ودور كل منهم برصد المعلومات والتشبيك حول الحالات التي ترد إلى تلك المؤسسات وطبيعة تسجيل الخدمات التي تقدم للمرأة المعنفة ومتابعتها (الملحق 1). وتم مناقشة البيانات والمعلومات التي تم جمعها خلال جلستي السياسات العامة حول الموضوع مركزاً على نظم المعلومات التي يطبقونها بمؤسساتهم. وجرى عدة اقتراحات لتعزيز دور نظام ادارة المعلومات وادراجه ضمن الاولويات لعملهم وكانت النتائج التالية:

## الملاحظات حول البيانات والإحصائيات التي تخص العنف ضد المرأة

- هناك تضارباً في الأرقام والمعطيات المتعلقة بمستويات العنف ضد المرأة ونسبته بين مختلف المؤسسات العاملة في هذا المجال.
- الإحصائيات المعروضة في الدراسات التي تمت مراجعتها (ملحق 2) تظهر حجم المشكلة، والتضارب في المعلومات المنشورة والمخبر عنها يشير إلى وجود ثغرات في رصد هذه الإحصائيات والأرقام. وهذا التضارب يعزى لتعدد المرجعيات والمنهجيات المختلفة بما فيها التعريفات لجمع المعلومات بهذا الصدد مما يستوجب الاستناد إلى الإحصائيات والمعلومات الوطنية فقط (أي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمرصد مستقبلاً) كأساس مرجعي بهذا الخصوص.
- هناك فروقات في مفاهيم العنف وفهم الأفراد للعنف حيث تم إدراج أكثر من صيغة لمفهوم واحد مثلاً؛ (زنا، هناك عرض، اعتداء جنسي، اغتصاب). وضمن ورقة السياسات هذه قد تم تبني تعريف العنف الوارد في الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف ضد المرأة (للعام 2011-2019)، والذي ينص على أنه "سلوك أو تصرف موجه ضد المرأة بجميع أشكاله؛ الجسدي، والنفسي، والجنسي، واللفظي، والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتهديد بهذه الأعمال والإكراه، وسائر أشكال الحرية وذلك بسبب أنها أنثى. سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ويؤدي إلى الحاق ضرر أو ألم جسدي أو نفسي أو جنسي أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة" (ص. 69) وليكون المرجعية عند تطوير نظام إدارة المعلومات.

## الاستنتاج العام

### تطبيق نظام التحويل

أقر الجميع بالتزامهم بتطبيق نظام التحويل وتوطينه بمؤسساتهم، إذ اعتبروه ركناً هاماً في مجال عملهم حيث البعض منهم من عدل على نماذج التحويل بما ويتناسب مع عملهم مثل وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، والشرطة / وحدة حماية الأسرة. وهذا بدوره يترك الباب مفتوحاً لتطبيق منظومة الحماية من وجهة نظر كل طرف مرتبطة بفهمه للدور الذي يقوم به، وليس للدور المنوط به استناداً للنظام الوطني. ومما يشير أيضاً إلى ضعف التواصل والتشبيك فيما بينهم مما أدى إلى عدم تقديم الخدمة الشاملة لحالات العنف كما نص نظام التحويل المقر عام 2013 المادة رقم (27) والتي تتعلق برصد البيانات وجمعها والتي أشارت إلى التالي؛ "أن يراعي مقدمو الخدمات تبني مؤشرات القياس

ووضع آليات تبين طريقة جمعها والاتفاق على نوعية التقارير المطلوبة لتطوير سياسات العمل، وعلى ان تكون هناك جهة مسؤولة عن الرصد والتنسيق بين المؤسسات" (ص.34).

• جميع القطاعات الرسمية والأهلية التي تمت مقابقتها أفادت بأنها تقدم التدريب والتوعية لمقدمي الخدمات والكوادر التي لديها حول نظام التحويل وكيفية تنفيذ النظام والتعامل مع النساء المعنفات. وأضافوا أنهم بحاجة الى الاستمرار من التدريب والتأهيل للوصول الى تحقيق الحماية والرعاية للمرأة في القطاعات الصحية والاجتماعية والقضائية. كما أشاروا الى التنقلات للكوادر التي تدربت بمؤسساتهم مما يشير إلى الحاجة الى اعادة النظر من الناحية الادارية في الاستفادة من الذين تأهلوا للعمل مع النساء المعنفات. ومشكلة أخرى تم الاشارة إليها هو نقص الكوادر لديهم خاصة وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الصحة والشرطة/ حماية الأسرة مما يستوجب العمل على تذليل العقبات لزيادة عدد مقدمي الخدمات

• وتبين أيضا أن هناك تضاربا بالأراء بين مفاهيم العنف المبني على النوع الاجتماعي والعنف ضد المرأة، وتم توضيح هذه النقطة خلال جلسات السياسات العامة كالتالي: "فيما يتعلق بنظام التحويل، يجب تركيز الجهود على حالة العنف الموجه ضد النساء. وبالتالي فان نظام التحويل يتعامل مع النساء المعنفات المتزوجات بغض النظر عن العمر، وكذلك غير المتزوجات فوق عمر 18 سنة".

• وكذلك كان هناك خلطا/ تداخلا في الردود من قبل المؤسسات ذات العلاقة بين مفهومي نظام المعلومات ونظام التحويل وصعوبة التمايز ما بين نظام ادارة المعلومات وما بين المرصد الذي تشرف عليه وزارة شؤون المرأة.

• ولتوضيح العلاقة ما بين نظام إدارة المعلومات والمرصد كما ورد من منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة- المنتدى؛

بالنسبة لنظام إدارة المعلومات والذي هو من ضمن استراتيجيات وأهداف المنتدى، فقد تم إنشاؤه وبتمويل من صندوق الامم المتحدة للسكان للمساهمة في توفير البيانات حول أعداد النساء والفتيات اللواتي يأتين لتلقي الخدمات الصحية، والنفسية- الاجتماعية، والقانونية وأية خدمات أخرى واصدار تقارير دورية حول حجم هذه الظاهرة وأشكال العنف وطبيعة الخدمات المقدمة حتى يتسنى للمؤسسات المعنية وبناء البرامج والمشاريع وبناء قدرات العاملين للاستجابة الفاعلة للقضاء على هذه الظاهرة وتوثيق الحالات بهدف تطوير برامج التدخل للتحرك السريع حسب الحالة. وهذا فان نظام ادارة المعلومات سوف يخدم المرصد الوطني ويغذيه بالمعلومات بهدف رسم سياسات وتدخل الجهات الحكومية وتحديد وزارة المرأة للحد من ظاهرة العنف .

• ولتوضيح عمل المرصد الوطني للعنف ضد المرأة كما ورد بالوثيقة المفاهيمية من وزارة المرأة: فهو مجموع المؤسسات الوطنية "الحكومية والمجتمع المدني" التي تقوم باستقبال حالات العنف المجتمعي ضد المرأة، ويتكون من رئيسة المرصد وهي وزارة شؤون المرأة، والأعضاء المؤسسات التي تستقبل حالات العنف المجتمعي ضد المرأة بجميع أشكالها. والمرصد الوطني ليس جسم مستقل، أو مرصد يضاف للمرصد الموجودة، أو انه بديل او مكرر لأي من المرصد العاملة، بل هو يجمع كافة المرصد العاملة تحت اطار المرصد الوطني وفق منهجية وآلية عمل واضحة(5).

الهدف العام للمرصد: توفير منظومة علمية عن حالات العنف ضد المرأة التي يتم استقبالها من اعضاء المرصد على المستوى الوطني لصانعي السياسات، ومتخذي القرارات. هذا ويستند المرصد على تعريف العنف ضد المرأة كما اتفق عليه في استراتيجية مناهضة العنف 2011- 2019. ولتوضيح عمل المرصد وتنفيذ آلياته فقد تم وضع أهداف خاصة وقابلة للتطبيق والقياس لتحقيق الهدف العام للمرصد كما ورد بالملحق (3)

**نظام إدارة المعلومات**

- لا يوجد نظام معلومات موحد بين جميع القطاعات بينما يوجد أرشفة يدوية لدى معظمهم والكترونية عند البعض. كان هناك صعوبة في الحصول على أرقام لحالات العنف لسنة 2016 لدى المؤسسات التي تمت مقابلتها كون كل منهم يحاول رصدها بمؤسسته بنهاية السنة.
- وبالرغم من استعمال المؤسسات لنماذج التحويل فقد تبين من خلال المقابلات والنقاش غياب التنسيق والمتابعة من قبل القطاعات المعنية مما أدى الى غياب الإجماع على نفس الحالة
- كل حالات العنف يتم تسجيلها حسب الجهة المتوجهة إليها، ولا يتم تدوير المعلومات بين الشركاء مما يتسبب بالازدواجية في البيانات والاحصائيات.
- الالتزام بالتواصل والتنسيق حول المعلومات التي تخص العنف بمعظمه كان مع الشرطة كجهة أمنية تحمل قوة الفرض والتفاعل مع القضايا. وفي بعض الأحيان يوجد تنسيق بين أكثر من مؤسسة، ولكن لم يكن هناك حلقة تشبيك ومتابعة كاملة بين القطاعات المعنية بخصوص حالات العنف
- لقد أقر "مشروع قرار قانون حماية الأسرة من العنف" لسنة 2016 (44) والذي يتعلق بالتنسيق بين جهات الاختصاص التالي: يتوجب على الوزارة، ومجلس القضاء الأعلى والنيابة العامة ووزارة العدل وإدارة حماية الأسرة والاحداث؛ التنسيق فيما بينهم واتخاذ الاجراءات الكفيلة بحماية البيانات، واصدار الانظمة المناسبة المتعلقة بتنظيم السجل المركزي لحماية ضحايا العنف الأسري، والحصول على المعلومات الواردة فيه، وضمان السرية (ص.24) (6).
- وكما نصت المادة (42) من نفس مشروع القانون والتي تتعلق بسرية الوثائق والمعلومات بأن يراعي مقدمو الخدمات السرية التامة والخصوصية في جميع الإجراءات المتخذة بشأن العنف الأسري. كما للجهات العاملة في قضايا العنف الأسري تزويد مؤسسات البحث العلمي او المؤسسات الرسمية تلك الوثائق والتقارير والإفادات شريطة اخفاء أي معلومات أو دلالات تؤشر على هوية الضحية أو المعتدي أو الشهود، على أن يقترن ذلك بتعهد خطي ينظم من قبل تلك المؤسسات (ص.23) (6).

**سياسات تفعيل وتطبيق نظام إدارة المعلومات المتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي**

تهدف رؤية السياسات المقترحة لنظام إدارة المعلومات المتعلق بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي وتضمينها في خطط القطاعات بجميع مكوناتها وبمساندة عمل نظام التحويل "تكامل" والمرصد الوطني للعنف للوصول إلى استكمال منظومة الحماية للنساء المعنفات:

**أولاً: تعزيز تطبيق أحكام النظام الوطني للنساء المعنفات:**

من خلال تعزيز تطبيق نظام التحويل "تكامل" وإعادة تعميم أحكامه الملزمة وصولاً لإعداد مذكرات تفاهم تهدف إلى تعزيز العلاقات بين القطاعات المختلفة بما يتيح لها التنسيق والمتابعة لتوحيد الجهود وتحقيق أفضل الممارسات في إطار نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات

**ثانياً: طرح رؤية تنفيذية حول جدوى تطوير نظام إدارة المعلومات المتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي**  
يتم تجسيد رؤية السياسات المقترحة من خلال تشكيل لجنة تقنية عليا على مستوى صانعي القرار من كافة القطاعات تقوم بالتنسيق مع المرصد الوطني للعنف التابع لوزارة المرأة وبنك المعلومات لدى منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة لرسم سياسات الإجراءات التنظيمية لرصد البيانات، وإصدار الأنظمة المناسبة المتعلقة بتنظيم العلاقة مع المرصد الوطني كونه يعتبر السجل المركزي لضحايا العنف

**ثالثاً: تطوير قدرات ورفع كفاءة مقدمي الخدمات للنساء المعنفات:**

رفع قدرات مقدمي الخدمات وتوفير التدريب المستمر حول نظام التحويل "تكامل" ومداهم بالدورات المتخصصة بنظام إدارة المعلومات من خلال انشاء بروتوكول يكون الإطار المرجعي والمشارك لجميع القطاعات

يراعي الاخلاقيات المهنية مثل السرية والخصوصية عند جمع، وتحليل وتقاسم المعلومات والتي تؤهلهم إلى تطبيق النظام الوطني للنساء المعنفات ونظام الإدارة المعلومات.

### التوصيات

- اعتماد التعريف الوطني لأنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف
- الاتفاق على التعريفات ذات العلاقة والتي تم إقرارها خلال الجلسات ليتم تضمينها كأساس لنظام المعلومات الذي سيتم العمل عليه (الملحق 4)
- تعزيز تطبيق نظام التحويل من خلال تطوير مذكرات تفاهم بين القطاعات المختلفة تهدف إلى تعزيز العلاقات بما يتيح لهم التنسيق والمتابعة لتوحيد الجهود وتحقيق أفضل الممارسات في إطار نظام التحويل الوطني للنساء المعنفات كما ورد في المادة (6) صفحة 33
- بالتوازي مع تعزيز تطبيق نظام التحويل الوطني، من الضروري العمل على تطوير آليات التنسيق والتعاون بين كافة المؤسسات الحكومية والأهلية للالتزام بالآليات وتوثيق منهجية لحالات العنف كما ورد بنظام التحويل الوطني المادة (28) صفحة 33
- العمل مع صناع القرار في القطاعات الثلاث لتخفيف ظاهرة التنقلات في صفوف مقدمي الخدمات الذين تم تدريبهم وبناء قدراتهم على النظام الوطني وبروتوكولات التحويل للنساء المعنفات لتقديم خدمات ذو كفاءة عالية للنساء المعنفات .
- العمل مع صناع القرار في القطاعات الثلاث لزيادة عدد مقدمي الخدمات وتأهيلهم وتدريبهم وفي المؤسسات المختلفة ذات العلاقة كون دائرة العنف مستمرة وعدد المؤهلين لمواجهته غير كافي وغير مؤهل لدى الجميع لذلك يجب العمل على البعد التوعوي والتدريبي لبناء كوادر مؤهلة
- العمل مع صناع القرار في القطاعات الثلاث تبني برامج تدريب وتوعية مستمرين لتطوير وتنمية قدرات كافة جميع مقدمي الخدمات والكوادر في مراكز الخدمة فيما يتعلق باستخدام نظام التحويل الوطني وإجراءات التحويل المعتمدة وإجراءات التوثيق والرصد والتسجيل مع التركيز على أهمية تفعيل التنسيق والتشبيك فيما بينهم.
- تشكيل لجنة تقنية عليا على مستوى صانعي القرار من كافة القطاعات تقوم بالتنسيق مع المرصد الوطني ونظام ادارة المعلومات للعمل على نظام ادارة المعلومات منها:
  - رسم سياسات الإجراءات التنظيمية لرصد البيانات
  - إصدار الأنظمة المناسبة المتعلقة بتنظيم العلاقة مع المرصد الوطني كونه يعتبر السجل المركزي لضحايا العنف.
  - تطوير إجراءات تشغيلية قياسية مشتركة بين القطاعات الثلاث لجمع بيانات العنف المبني على النوع الاجتماعي، تتضمن بروتوكولات حول المشاركة بالمعلومات والتحقق منها واستخدامها ونشرها
  - وضع آليات وانظمة رصد ومتابعة وتقييم دوري تتعلق بنظم ادارة المعلومات

## الملاحق

### الملحق (1)

دور المؤسسات التي تمت مقابلتها حول نظام التحويل ونظام إدارة المعلومات

#### 1. وزارة شؤون المرأة

- مسؤولة عن تطبيق السياسات عبر القطاعية ولا زالت تعمل على مراجعة البيانات وبلورة اطار متابعة وتقييم
- تم انشاء فريق نظام التحويل بالوزارة ويهدف هذا الفريق لبناء السياسات التي تتعلق بمعالجة قضايا النساء ضمن الاطار الاجتماعي، التوثيق والرصد، متابعة الاجراءات والتقصي والمساءلة، وبناء قدرات الكوادر والتوعية حول العنف وادارة الحالات
- تم انشاء مرصد وطني من قبل الوزارة وتم توضيح عمله أعلاه. وخلال النقاش تبين أنه يجب عدم الخروج عن إطار هذا المرصد كونه جزء هام من نظام إدارة المعلومات

#### 2. وزارة التنمية الاجتماعية

- مسؤولة عن تطبيق سياسات الخطة الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف عبر القطاعية والمسؤولة عن الحماية، ادارة الحالة، الدمج والتمكين والمتابعة. ومرشحات حماية الاسرة هم محور العمل. ولكن نظام المعلومات لديهم ليس دقيق وغير مكتمل.
- تعمل الوزارة على بناء نظام أخلاقيات المهنة والذي سيكفل الخصوصية والسرية والمساءلة والتي تمت مداولتها خلال المقابلات المعمقة وجلسة النقاش والتي يجب مراعاتها في حال تطبيق نظام المعلومات

#### 3. وزارة الصحة

- يتم تحويل المرأة المعنفة من خلال نموذج درجة الخطورة يرفق معها الى الشرطة (حماية الاسرة). يتم رصد المعلومات المحوسب لكل الحالات التي تراجع مؤسسات وزارة الصحة بما فيها حالات العنف من خلال نظام المعلومات الصحي العام. حاليا تعمل الوزارة على بناء نظام المعلومات المحوسب لحالات العنف ولكنه لم يكتمل بعد.
- هناك مشكلة التغيير في مواقع العاملين/ات والكوادر ممن تدرّبوا على قضايا العنف وقد تم إثارة هذه النقطة من قبل وزارة الصحة والشرطة. العمل مع المسؤولين في الوزارات والشرطة على الاستئثار بالعاملين/ات والكوادر الذين تدرّبوا على قضايا العنف بالزامهم على إبقاء الموظف الملم والمهني في التعامل بقضايا العنف ضمن الاقسام والعيادات الخاصة في التعامل مع حالات العنف والنساء المعنفات (مثلا؛ الطبيب/الممرض في قسم الطوارئ أن لا يتم تغيير مواقعهم في حال تدرّبوا على قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي).

#### 4. محافظة رام الله والبيرة - مستشار قانوني

- يوجد لديهم نظام محوسب للشكاوي فقط (رقم وليس أسم) ولكن هناك خلط ما بين حالات العنف والشكاوي. ويعملوا على ارسفة حالات العنف يدويا

#### 5. الشرطة/ الدائرة القانونية لوحدة حماية الاسرة

طورت دليل إجراءات العمل الموحد لوحدة حماية الاسرة وكذلك طورت نموذج تقييم الخطورة. يعتبروا النيابة شريك أساسي لمؤتمر الحالة وموجودين بأغلب القضايا (80%) ويوصوا ان تكون النيابة ضمن القطاعات ويعتبروا ان لديها الصلاحية والسلطة. بينما خلال جلسة النقاش تم الالتفات الى وجوب توضيح دور النيابة العامة في معالجة قضايا العنف ضد المرأة، وبالتالي فالنيابة ليست جزء من نظام التحويل، ودورها يتعلق بالمعتدي، وليس بالحالة المعنفة من الاعتداء. ونتيجة لهذا التضارب بالأراء يجب العمل على توضيح دور كل منهم في قضايا التحويل والمعلومات والاستناد الى المرجعيات القانونية. علما أنه يوجد مذكرة تفاهم ما بين الشرطة ووزارة العدل لتنظيم العلاقة مع النيابة بحالات النيابة وقد توضحت هذه النقطة خلال الجلسة

**6. منتدى المنظمات الأهلية لمناهضة العنف ضد المرأة**

- هناك 6 مؤسسات مجتمع مدني تجمع المعلومات حول العنف المبني على النوع الاجتماعي وسيتم إطلاق "بنك المعلومات" ببداية 2017 مما يستوجب تسجيل هذه البيانات بالمرصد الذي يعتبر الحاضن الرسمي لكل المعلومات المتعلقة بالعنف المبني على النوع الاجتماعي

**7. مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي:**

- يقدم الخدمة القانونية والخدمة الاجتماعية ويتم رصد الحالات ورقيا والكترونيا ضمن قاعدة بيانات ولكنها خاصة بالمركز ويتم مشاركتها مع المؤسسات التي يتم التشبيك معها حسب الحالة ولديهم دليل اجراءات خاص للمركز. يقوم المركز بتقديم برامج تدريب متخصصة على مستويين؛ للعاملين/ات والكوادر ولربات البيوت والمناطق المهمشة

**8. صندوق الامم المتحدة للسكان:**

- يعتمد صندوق الامم المتحدة للسكان سياسة دعم الجهود الوطنية في تعزيز الحقوق والصحة الانجابية بما فيها العنف المبني على النوع الاجتماعي من خلال دعم نظام تحويل وطني للنساء المعنفات بما فيه تطوير قدرات المؤسسات من أجل رصد وتوثيق حالات العنف ضد النساء واعداد برامج تدخل ذات جودة وفاعلية عالية.

**(ملحق 2)****مراجع الإحصائيات التي تمت مراجعتها**

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2005) و(2011)
- تقرير ActionAid حول غزة (2015)
- مؤسسة سوا
- المنتدى (2015)
- مدير عام الشرطة/ دائرة حماية الاسرة والاحداث (2016)
- غزة: مركز معلومات وإعلام المرأة الفلسطينية (2010)

**(الملحق 3)****الاهداف الخاصة للمرصد والقابلة للتطبيق والقياس استنادا إلى الورقة المفاهيمية**

1. رصد وتوثيق حالة العنف في الدولة.
2. توفير بيانات ومعلومات عن العنف بهدف رسم السياسات ووضع الخطط الوطنية.
3. ضمان تدفق وتبادل المعلومات والبيانات الخاصة بالعنف.
4. اكتشاف القضايا الخاصة بالعنف، والتعرف على انماطها وأسباب وجودها.
5. توحيد الجهود الوطنية في مكافحة العنف.

6. توفير تقارير حول التقدم المحرز من خلال عمليات الرصد والمتابعة بشكل دوري.
7. نشر التقارير الكمية والنوعية، وتزويدها لصناع القرار.
8. تطوير آليات العمل والتنسيق والتعاون مع كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية ذات الأهداف المشتركة والعاملة على قضايا العنف.
9. بناء قدرات الأعضاء في رصد وجمع البيانات والمعلومات وتوحيد أدوات القياس.
10. خدمة جميع الجهات كالدوائر الحكومية، الجمعيات، النقابات، الاحزاب، المنظمات والمؤسسات على مختلف مستوياتها.
11. توفير نظام الكتروني للمرصد يربط الأعضاء كافة في قاعدة معلومات وبيانات (ص. 4)

#### الملحق (4)

التعريف الوطني لأنواع العنف المبني على النوع الاجتماعي استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف

##### العنف ضد النساء

سلوك أو تصرف موجه ضد المرأة بجميع أشكاله؛ الجسدي، والنفسي، والجنسي، واللفظي والحرمان الاجتماعي والاقتصادي والتهديد بهذه الاعمال والاكراه، وسائر أشكال الحرية، وذلك بسبب كونها أنثى. سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر ويؤدي الى الحاق ضرر أو ألم جسدي أو نفسي أو جنسي أو عقلي أو اجتماعي أو اقتصادي بها، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة (ص 69)

##### العنف الجسدي

أي اعتداء يقع على جسد الانثى يقع مما يسبب لها ضررا وألما جسديا ونفسيا

##### العنف الجنسي

استخدام السلوك الجنسي بالاكراه من خلال التهديد أو التغرير أو الترهيب أو استخدام القوة الجسدية أو الايحاءات الجنسية، سواء من خلال تعابير الوجه أو ممارسات لفظية أو حركية

##### العنف النفسي

أي سلوك يهدف الى ترهيب واضطهاد وتدمير للثقة والذات، ويتخذ شكل تهديدات، أو ترهيب، أو اعتداء، أو حبس في المنزل، أو مراقبة سلوك يهدف الى الحرمان من الحقوق

##### الإغتصاب

أي شخص يجبر شخص لآخر بغض النظر عن جنسه على ممارسة الجنس معه دون رضاه

##### الزواج القسري (بما في ذلك زواج الأطفال)

اجبار النساء على الزواج، إما من خلال استخدام السلطة المخولة لولي أمرهن أو الإغراء أو الخداع

##### الزواج المبكر

تزويج كل مكن يقل عمره عن 18 عاما ميلادية، مما ينتج عنه من حرمان من حقوقهم

##### الحرمان من الموارد، والفرص، والخدمات

الحرمان الاقتصادي في الاسرة ويشمل جميع الاعمال التي تؤدي الى الحرمان من ملكية الموارد والتحكم فيها والحرمان من الحقوق الساسية.

**العنف الاجتماعي**

جميع الاعمال التي تمارس من قبل الاسرة أو المجتمع عامة والتي تحد من حصول النساء على الحقوق والحريات بسبب الموروث الثقافي والاجتماعي

**التهديد**

شكل من اشكال العنف ويعتبر أي سلوك أو إهانة من خلال نبرة الصوت أو النظرات أو الاشارات التي يمارسها المعنف. أو من خلال استخدام المعنف القوة الجسدية. ينتج عنه شعور أي من النساء بما يجعلها تهاب أذيته لها. وقد يولد أيضا لديها شعورا بعدم الأمان على حياتها. وما يرافق هذا العمل من حط للكرامة والإهانة والشعور بالعجز

**المراجع**

1. إدارة المعلومات ([https://ar.wikipedia.org/wiki/ادارة\\_المعلومات](https://ar.wikipedia.org/wiki/ادارة_المعلومات))
2. Kenny, E., Arango, D., *on behalf of the GBVIMS* The GBVIMS Steering Committee of UNFPA, UNICEF, UNHCR, IRC and IMC. [www.gbvims.org](http://www.gbvims.org) accessed Nov. 15<sup>th</sup>. 2016
3. نظام التحويل التحويل الوطني للنساء المعنفات: قرار مجلس الوزراء رقم (16/10/18 م.و.ر.ح) لعام 2013
4. الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف (2011-2019) (<http://www.mowa.pna.ps/PublicationsDetails.aspx?id=5>) accessed Nov. 15<sup>th</sup>. 2016
5. الورقة المفاهيمية؛ المرصد الوطني للعنف ضد المرأة لدولة فلسطين. وزارة شؤون المرأة (2016)
6. مشروع قرار بقانون حماية الأسرة من العنف لسنة 2016 تم مداولته في جلسة مجلس الوزراء الاسبوعية رقم (17/90) بتاريخ 16/02/2016